

مصر: اللجنة الدولية للحقوقيين تدين إصدار قانون مكافحة الإرهاب القمعي الجديد

١٧ أغسطس/آب ٢٠١٥

أدانت اللجنة الدولية اليوم إصدار رئيس الجمهورية، عبد الفتاح السيسي، قانون مكافحة الإرهاب، معتبرة ذلك خطوة جديدة وقمعية من شأنها أن تقوض سيادة القانون وتعصف بضمانات حقوق الإنسان والضمانات القانونية الأساسية.

ولقد تم تجاهل النداءات الداعية إلى تعديل مشروع قانون مكافحة الإرهاب التي أصدرتها اللجنة الدولية للحقوقيين ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية الأخرى، بما في ذلك المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة مصرية شبه حكومية.

وأوضحت اللجنة الدولية للحقوقيين في ورقة موقف نشرتها في ٩ يونيو/تموز الماضي، كيف يتعارض القانون، وفي الكثير من الأحيان ينتهك، التزامات مصر الدولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحقوق في الحياة، والحرية، وحرمة الحياة الخاصة، وحقوق المحاكمة العادلة، وحظر الإعتقال التعسفي.

وبالإضافة إلى ذلك، يمنح القانون سلطات الدولة حصانة واسعة من الملاحقة الجزائية في حالات استعمال القوة خلال آدائهم لمهامهم، بما في ذلك استعمال القوة المميتة في غير حالات الضرورة القصوى لحماية الحياة، كما يمنح القانون أعضاء النيابة العامة صلاحيات مراقبة واحتجاز واسعة جداً، ويكرس دوائر إرهاب داخل نظام القضاء (وهي دوائر عرفت العديد من انتهاكات حقوق المحاكمة العادلة في السابق)، ويمنح رئيس الجمهورية صلاحيات تقديرية واسعة النطاق "باتخاذ التدابير المناسبة" للمحافظة على الأمن والنظام العام "متى قام خطر من أخطار الجرائم الإرهابية".

"يوسع إصدار السيسي قانون مكافحة الإرهاب قائمة القوانين والمراسيم القمعية التي تهدف إلى تقييد ممارسة الحريات الأساسية وقمع المعارضة." صرح سعيد بنعربية مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى اللجنة الدولية للحقوقيين. "على السلطات المصرية ضمان عدم استعمال قانون مكافحة الإرهاب كأداة قمع، ولتحقيق

ذلك عليها مراجعته بشكل شامل حتى يتلاءم بشكل كامل مع القانون و المعايير الدولية لحقوق الإنسان " ختم بنعربية.

للاستعلام:

أليس غودإيناف، المستشارة القانونية لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف: 447815570834، البريد الإلكتروني:

alice.goodenough@icj.org

نادر دياب، المستشار القانوني المساعد لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف 41229793804، البريد الإلكتروني:

nader.diab@icj.org